برنامج الأغذية العالمي
Programme Alimentaire Mondial
World Food Programme
Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الأولى

روما، ٤ - ١٩٩٨/٢/٦

تقارير عن سير العمل في المشروعات المجازة

البند ٩ من جدول الأعمال

المشروع السنغال ٣٨٦٧ (التوسع الأول)

أعمال الإصحاح والإصلاح في المناطق الحضرية

مجموع تكاليف الأغذية	٥٠٠ ٢٩١ ٢ دولار
مجموع التكاليف التي يتحملها **البرنامج**	٩٢٢ ٦٠٣ ٣ دولارا
تاريخ موافقة **لجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها** على المشروع	١٩٩٤/١/١٢
تاريخ التوقيع على خطة العمليات	١٩٩٤/٩/٨
تاريخ قبول رسالة استهلال العمل	١٩٩٤/١١/١٨
تاريخ التوزيع الأول	فبراير/ شباط ١٩٩٥
مدة المعونة المقدمة من **البرنامج**	أربع سنوات
مدة المشروع في ١٩٩٧/٦/٣٠	سنتان وأربعة أشهر

جميع القيم النقدية محسوبة بدولار الولايات المتحدة الأمريكية، ما لم يذكر غير ذلك.

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.1/98/9/5
2 December 1997
ORIGINAL: FRENCH

لدواعي الاقتصاد طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ، فالمرجو من السادة أعضاء الوفود والمراقبين أن يكتفوا بهذه النسخة أثناء الجلسات وألا يطلبوا نسخا إضافية منها إلا للضرورة القصوى.

مذكرة للمجلس التنفيذي

الوثيقة المرفقة مقدمة للمجلس التنفيذي لينظر فيها

وفقا لقرارات **المجلس التنفيذي** المتعلقة بأساليب عمله التي اتخذها في دورة انعقاده العادية الأولى لعام ١٩٩٦، فان وثائق العمل التي أعدتها **الأمانة** لتقدم **للمجلس** قد روعي فيها عنصرا الإيجاز وعرض المسائل بشكل يسهل أمر البت فيها واتخاذ القرار بشأنها. ويجب أن تدار أعمال **المجلس التنفيذي** بأسلوب عملي يقوم على التشاور المستمر بين أعضاء الوفود و**الأمانة** التي لن تدخر وسعا في وضع هذه التوجيهات موضع التنفيذ.

تدعو **الأمانة** أعضاء **المجلس** الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة الاتصال بموظفي **برنامج الأغذية العالمي** المذكورة أسمائهم أدناه، ويستحسن أن يتم الاتصال قبل ابتداء اجتماعات **المجلس التنفيذي**. إذ أن الغرض من هذه الترتيبات هو تسهيل عمل **المجلس** عند النظر في الوثائق في الجلسات العامة.

الموظفان المسؤولان عن الوثيقة هما:

مدير عمليات إقليم أفريقيا:	M. Zejjari	رقم الهاتف: 6513-2201
رئيس المنطقة الثالثة في الإقليم:	O. Sarroca	رقم الهاتف: 6513-2505

الرجاء الاتصال بأمين الوثائق إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال **المجلس التنفيذي** أو استلامها وذلك على رقم الهاتف التالي: (6513-2641).

أهداف المشروع وأهداف معونة البرنامج

١- هدف هذا المشروع على المدى الطويل هو تحسين حياة سكان المدن التي يشملها المشروع.

٢- وأهداف المشروع العاجلة هي:

(أ) إقامة شبكة فعّالة لجمع قمامة المدن ونقلها والتخلص منها، وذلك باستعمال العمليات اليدوية قدر المستطاع والمعدات اللازمة؛

(ب) إصلاح وتنظيف شبكات صرف مياه الأمطار؛

(ج) خلق فرص عمل مؤقتة للشباب العاطلين عن العمل عن طريق تجميعهم في مجموعات منفعة اقتصادية أو جمعيات.

تنفيذ المشروع

٣- تشرف على المشروع **إدارة الخدمات العامة ومكافحة البطالة** التابعة لرئاسة مجلس الوزراء في السنغال[1]. وهنالك لجنة متابعة للمشروع على المستوى القطري يرأسها ممثل للحكومة، ولجنة فنية للتنسيق على المستوى الإقليمي يرأسها حاكم الإقليم. يشرف على كل مرحلة من مراحل المشروع متقاول متعاقد. وتقدم الأجهزة الحكومية في كل بلدية خدمات الدعم الفني اللازمة.

٤- ويستفيد من المشروع العاطلين عن العمل من الشبان من النساء والرجال، الذين يكون لهم الحق في المشاركة في المشروع إذا نظموا أنفسهم في مجموعات منفعة اقتصادية، ولا يجوز لهم المشاركة كأفراد. ويمكن للمشاركين أن ينخرطوا في تجمعات موجودة قبلا ومعترف بها على المستوى المحلي(مثلا، مجموعات المنفعة الاقتصادية أو الجمعيات). وتقوم **إدارة الخدمات العامة ومكافحة البطالة**، وليس البلدية، باختيار مجموعات المشاركين وفقا لعدد من المعايير مثل: ضرورة السكن في الحي الذي ستجرى فيه الأشغال أو مستوى الفقر أو انعدام أي وسيلة أخرى للدخل ذات قيمة، أو المشاركة النسائية أو حماس الأعضاء للمشروع. ويتلقى كل مشارك لفترة عمل مقدارها عشرين يوما في الشهر حصة غذائية تتكون من: ٥٠ كيلوغراما من الدخن وثلاثة كيلوغرامات من السمك المعلب و١,٥ كليوغرام من الزيت النباتي، إلى جانب مكمل نقدي للدخل يبلغ ١٠ ٠٠٠ فرنك أفريقي تقدمه **إدارة الخدمات العامة ومكافحة البطالة** والبلدية.

النقل والإمداد

٥- تضطلع **مفوضية الأمن الغذائي** باستلام أغذية المعونة وبنقلها وتخزينها. تمتلك هذه المفوضية ٢٣ مركبة وقدرة تخزينية تصل إلى ٨٤ ٠٠٠ طن موزعة على عدة مستودعات منتشرة في معظم أقاليم البلاد.

(١) انشئت وزارة التخطيط والتعاون هذه الإدارة في عام ١٩٨٩ لتضطلع بإيجاد فرص عمل مؤقتة ودائمة في المناطق الحضرية ولتنفيذ الأعمال ذات المنفعة الاجتماعية. يمول **البنك الدولي** هذه الوكالة.

٦- تنص خطة العمليات على أن يرد للحكومة ٥٠ في المائة من اجمالي تكاليف النقل الداخلي والتخزين والمناولة خلال السنة الأولى للمشروع.

نقاط التوزيع وأماكنها

٧- تقع أنشطة المشروع في الأحياء المحرومة في البلديات الحضرية الاثني عشرة (ويشمل ذلك المدن الثماني الرئيسية والبلديات الأربع لداكار وضواحيها). ومعايير اختيار هذه البلديات هي: درجة انعدام النظافة والإصحاح، وارتفاع معدل البطالة، والمشاركة المالية للبلديات، ووجود بنية أساسية **لمفوضية الأمن الغذائي** و**لإدارة الخدمات العامة ومكافحة البطالة** وإمكانية التعاون مع برامج تمولها جهات مانحة أخرى.

إدارة الأغذية

٨- خصص **البرنامج** لهذا المشروع ٢٧٣ ٨ طنا من الأغذية (٥٩٠ ٧ طنا من الدخن، ٤٥٥ طنا من الأسماك المعلبة، ٢٢٨ طنا من الزيوت النباتية). وبلغ مقدار ما وزع على المستفيدين من أغذية حتى ١٩٩٧/٦/٣٠، ٥٦٥ ٢ طنا، أي ٥٣ في المائة من الهدف المقرر للتوزيع في الفترة المعنية. وسبب هذه النسبة العالية هو وجود جزء متبق من أغذية مرحلة من المشروع النموذجي أضيفت للمرحلة الحالية، والعدد المنخفض للمستفيدين مقارنا بأهداف المشروع.

مساهمة الحكومة

٩- يدير المشروع منسق وفريق فني يتكون من ثلاثة أشخاص ويقدم تقارير ربع سنوية عن سير العمل في المشروع **للبرنامج**. ويشرف على الأنشطة الميدانية في كل بلدية مكتب الاتصال التابع **لإدارة الخدمات العامة ومكافحة البطالة** وذلك تحت مسؤولية المقاول المتعاقد.

١٠- تضطلع **مفوضية الأمن الغذائي** بالنقل الداخلي وتخزين الأغذية ومناولتها وتوزيعها وفقا لخطة العمليات وخطط التوزيع التي وضعتها **إدارة الخدمات العامة ومكافحة البطالة** و**البرنامج**.

١١- والمشكلة الرئيسية التي تواجه مساهمة الحكومة هي عدم توافر الأموال اللازمة لدفع الجزء النقدي من مستحقات المشاركين. وتتكفل **إدارة الخدمات العامة ومكافحة البطالة** في كل بلدية بنفقات العمال الخمسين الأوائل، وتوفر خطة البلدية من جانبها ١٠ ٠٠٠ فرنك أفريقي لكل مشارك إضافي مسجل في المشروع، وتسدد تلك المبالغ **لإدارة الخدمات العامة ومكافحة البطالة** التي تقوم بدفع الأجور للمشاركين. وهنالك خمس بلديات من ثمان بلديات لم تسدد بعد التزاماتها المالية.

العون الخارجي

١٢- وبسبب المشكلة المذكورة أعلاه، فقد قام **بنك التنمية الأوروبي** بتمويل المكمل النقدي لأجور المشاركين في أربع مدن بمعدل ٢٥٠ عاملا في كل مدينة. وأوفى بذلك الجهد المطلوب من بلديات تلك المدن وانتهى هذا التدخل الممتد لاثنى عشر شهرا في نهاية عام ١٩٩٦ وبداية عام ١٩٩٧ ولم يتم تمديده.

١٣- ولقد وضعت الحكومة الهولندية تحت تصرف المشروع في عام ١٩٩٦ عددا من الأصناف غير الغذائية والمعدات المختلفة تبلغ قيمتها ٠٠٠ ٢١٩ دولار

التقييم

١٤- حقق المشروع حتى ١٩٩٧/٦/٣٠ النتائج التالية:

الأنشطة	الأهداف المقررة وفقا لخطة العمليات	الأهداف المنشودة حتى ١٩٩٧/٦/٣٠	الإنجازات	نسبة الإنجاز
جمع القمامة	٠٠٠ ٦٩٢ م^3	٦٦٧ ٤٠٣ م^3	١٧٥ ٣٠٤ م^3	٧٥
تطهير المجاري	٠٠٠ ٢٦٨ م	٣٣٣ ١٥٦ م	٤٨٠ ٢١٨ م	١٤٠
إنتاج الأسمدة	٠٠٠ ٣٦٤ م^3	٨٣٣ ٢٠١ م^3	١١٥ م^3	مرحلة تجريبية
إزالة الأتربة	غير مقرر	٠٠٠ ٤٢٥ ٢ م	٣٤٢ ٣٢٥ ١ م^3	٩٣

١٥- ولقد أدخلت أنشطة إزالة الأتربة من الشوارع بناء على طلب من سلطات البلديات. ويجرى إنتاج الأسمدة على أساس تجريبي في ثلاث بلديات. وتبدو أهداف المشروع المتوخاة من هذا النشاط طموحة بشكل كبير وينبغي مراجعتها. لأنها لم تراع بعض الصعوبات مثل الإمداد بالمياه، والتدريب اللازم للتمكن من تقنيات الإنتاج والتوزيع في الأسواق.

١٦- استخدمت الأغذية كما يلي: ٥٧ في المائة لجمع القمامة، ٣٣ في المائة لإزالة الأتربة، ٨ في المائة لتطهير المجاري، ٢ في المائة لإنتاج الأسمدة.

١٧- لقد أسهم المشروع في تحسين مستوى الإصحاح في الأحياء المحرومة في المدن الكبرى التي تعاني عادة من مشكلات بيئية حادة. ويمكن لهذه الأنشطة أن تكون ذات أثر أكبر لو تم إزالة القمامة وإلقائها بشكل منتظم في أماكن معالجتها والتخلص منها. ولا تملك السلطات البلدية، بكل أسف، في معظم الأحيان وسائل النقل اللازمة.

١٨- يفوق الطلب على التخديم في المشروع فرص العمل المتاحة. وحتى يتم توزيع الفرص بشكل عادل بين أكبر عدد من الأفراد والمجموعات والجمعيات تقوم **إدارة الخدمات العامة ومكافحة البطالة** بإشراكها في المشروع على أساس دوري كل شهرين شريطة أن تقوم المجموعة أو الجمعية التي تستخدم لمرة ثانية بإشراك أعضاء لم يسبق لهم الاشتراك في المشروع.

١٩- يستخدم المشروع ٣ ١٦٥ عاملا في الشهر (أي، ٢٦٤ عاملا في كل بلدية). وقد بلغ عدد من تم تخديمهم حتى الربع الثاني من عام ١٩٩٧، ١ ٤٧٥ شخصا شهريا، أي نسبة ٤٧ في المائة من الهدف المقرر. وبلغ معدل التخديم منذ بداية المشروع ١ ٥٠٣ عمال في الشهر. وبما أن الشخص نفسه لا يستطيع العمل لأكثر من شهرين، فقد بلغ عدد من اشترك في المشروع حتى ٣٠ يونيو/ حزيران ١٩٩٧ حوالى ٠٠٠ ٢١ شخص.

٢٠- يرجع الضعف النسبي للمشروع في فشله في خلق فرص عمل دائمة لعجز بعض البلديات في الوفاء بالتزاماتها المالية. إن تسديد هذه المساهمات لهو شرط أساسي للحصول على الحصص الغذائية إلى جانب ذلك، فإن التذبذب في إيرادات البلديات ومحدودية الأنشطة المدرة للدخل يجعل من العسير على بعض البلديات الوفاء بالتزاماتها. وبسبب إنهاء معونة الاتحاد الأوروبي في بعض المدن فقد انخفض عدد المستفيدين بنسبة تتراوح بين ٣٠ و٨٠ في المائة تبعا للبلديات. ومن ناحية أخرى، فمن غير الصائب الاعتقاد بأن القيمة الإجمالية لتحويل الدخل (الحصص الغذائية مضافا إليها الرواتب) لا تمثل حافزا، فقد كانت طلبات التسجيل في المشروع تفوق باستمرار العدد الذي يمكن استيعابه. فضلا عن ذلك, فإن الدخل الشهري للمشاركين الذي يبلغ ٠٠٠ ٣٠ فرنك أفريقي، يمثل ٦٣ في المائة من الحد الأدنى للأجور البالغ ٦٨٩ ٤٧ فرنكا أفريقيا.

٢١- ويبلغ ما تحمله **الاتحاد الأوروبي** من تكاليف صرفت للعمال في شكل مكمل للرواتب ٤٢ في المائة من القيمة الإجمالية، وتحملت **إدارة الخدمات العامة ومكافحة البطالة** ٣٥ في المائة من ذلك، وتحملت البلديات ٢٣ من القيمة الإجمالية.

٢٢- عقد **البرنامج وإدارة الخدمات العامة ومكافحة البطالة** في شهر مارس/آذار ١٩٩٧ سلسلة من الاجتماعات مع جميع رؤساء البلديات المشاركة في المشروع، وغيرهم ممن رغبوا في الحضور لحثهم على الوفاء بالتزاماتهم المالية. وحتى ١٩٩٧/٦/٣٠، ارتفعت قيمة المساهمات التي دفعت أو في طريقها للدفع بنسبة ٣٧ في المائة.

٢٣- ارتفع عدد النساء المشاركات في المشروع من العدد الكلي للعمال المشاركين شهريا من ٢٤ في المائة في بداية المشروع إلى ٣٨,٥ في المائة في النصف الأول من عام ١٩٩٧، ويكون بذلك الهدف المنشود في خطة العمليات قد تحقق. ويرجع الفضل في ذلك إلى أنشطة التوعية التي قام بها كل من **البرنامج** و**إدارة الخدمات العامة ومكافحة البطالة**.

الاستنتاجات والتوصيات

٢٤- على الرغم من القدر غير الكافي من المساهمات المالية للبلديات، فإن المشروع قد نجح في إيجاد عدد محدود من فرص العمل وحسّن من الظروف الصحية للأحياء الحضرية بحشد عدد من النساء في المشروع.

٢٥- ستتواصل مجهودات **البرنامج** و**إدارة الخدمات العامة ومكافحة البطالة** لاستقطاب الدعم المالي اللازم من البلديات والجهات المانحة. وستتواصل المجهودات الخاصة بتحديد مدن جديدة يمكن إدخالها في المشروع. وستستخدم الأموال المخصصة للرصد والتقييم (٠٠٠ ٢٠ دولار) لتحسين نظام ضبط العدد الكلي للمشاركين لتحليل آثار المشروع على المستفيدين، ولا سيما على النساء، ولتعزيز عنصر التوعية والاتصال مع سكان الأحياء الفقيرة فيما يتعلق بمسألة الإصحاح.